الدعم لم يعد عورة

بقلم :

دكتور مهندس
نـادر ريـاض

www.naderriad.com

كثر الجدل وعلا الصخب فى الآونة الأخيرة حول البحث عن نقطة البداية فى رفع الدعم عن العديد من السلع والخدمات تأثراً بما يردنا من اتجاهات عالمية بما اتفق على تسميته الاقتصاد الحر وإطلاق آليات المنافسة وبنود اتفاقية الجات ومدخلات قضايا الإغراق وما يترتب عنها من تداعيات بحيث تبنى البعض مبدأ أن كلمة الدعم تعد من المترادفات سيئة السمعة التى لا يليق باقتصاد ذى طموح أن يتعامل معها إلا فى أضيق الحدود وهو ما يغاير ذلك على مستوى التطبيق الفعلى العالمي.

فبينما رأى البعض منا أن التوفيق بين رفع الدعم الذى يهدر جانب كبير منه عندما يصل لغير مستحقيه من ناحية ،وضرورة مواجهة خطر الفقر من ناحية أخرى وليكن ذلك بالاتجاه لتخصيص دعم مادى وليكن٥٠٠ جنيه مثلاً يوجه للأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر ويقل دخلهم عن قدر محدد بما يسمح لهؤلاء الأفراد بمساحة من التصرف فى تلبية احتياجاتهم الأساسية طبقاً لما يتراءى لهم من أولويات.

يرتفع صوت آخر منادياً بأن كلمة الدعم قد سقطت من حساباتنا منذ أن تحولنا عن الاقتصاد الشمولى وتوجهنا للاقتصاد الحر،وبذا يجب رفض كل ما يمكن تسميته دعماً من مترادفات الحلول الاقتصادية.

وحتى لا يأخذنا الخلاف والاختلاف بعيداً عن ارض الواقع فلننظر إلى واقع الحال فى الدول الاقتصادية التى تعمل تحت مظلة الاقتصاد الحر كيف كان توجهها ليس فقط فى التصدى للاحتياجات الأساسية من مساكن اقتصادية ودعم للخبز واللبن والغذاء والمواصلات العامة وإتاحتها بأسعار مخفضة فى دول الاتحاد الاوروبى ليس فقط دعماً لأصحاب المعاشات والحالات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة بل إمتد ذلك لدعم الكثير من الصناعات الكبري.

فها نحن نرى أن ألمانيا كدولة عظمى تنهج سياسة الاقتصاد الحر إلا أنها تدعم الزراعة وصناعة الألبان وأيضاً إنتاج اللحوم حتى لا تتراجع بفعل عزوف الفلاحين عن الإقبال عليها لانخفاض العائد منها فتتيح التقاوى وخدمات فلاحة الأرض بالميكنة الجماعية بأسعار مدعومة وتشترى الألبان من منتجيا بأسعار اعلى وتطرحها فى الأسواق بأسعار مدعومة، كما تحول ما لا يستهلك من الألبان إلى زبدة قابلة للحفظ فيما سمى بعد ذلك بظاهرة جبل الزبد، كما تتيح الأعلاف لمربى المواشى بأسعار مدعومة ،وبذا تحافظ على البعد الاجتماعى من ناحية وتحمى تلك الصناعات المهددة بالانقراض من ناحية أخري.

كما عمدت ألمانيا فى فترة ليست بالبعيدة بتوجيه دعم بنمط جديد غير مسبوق من نوعه لدعم صناعة السيارات فى أزمتها المالية التى اعترتها منذ خمس سنوات حيث وجهت دعماً مالياً غير مسترد قيمته ٢٥٠٠ يورو فى صورة صك مالى يسلم لكل صاحب سيارة قديمة يزيد عمرها عن ١٢عاماً مقابل تسليم سيارته إلى إحدى ورش تكهين وتحطيم السيارات توطئة لتدويرها بحيث يحصل على قيمة الصك خصماً من سعر أية سيارة جديدة يشتريها.

ومن عجب أن هذا الدعم المالى المباشر قد حقق فى الثلاث أشهر الأولى زيادة فى بيع السيارات الجديدة بلغ ربع مليون سيارة ينتظر له أن يصل إلي٢مليون سيارة مع نهاية المشروع ولك أن تتخيل القيمة المضافة لصناعة السيارات علماً بأن السيارات المنتجة فى ألمانيا للاستعمال المحلى والتصدير خارج ألمانيا يبلغ ٦ملايين سيارة فى العام.

ومن وسائل الدعم المطبقة فى ألمانيا أن وقود الديزل يباع غير مدعوم لاستهلاك السيارات ،بينما يتاح لأغراض التدفئة شتاء بربع الثمن حيث حرصت ألمانيا على إضافة لون مميز للوقود المستعمل لغرض التدفئة حيث توقع غرامة مالية كبيرة إذا استخدم وقود التدفئة فى تسيير السيارات وبذا حققت ألمانيا الكثير من المزايا بإجراءات الدعم المتعددة تلك جميعها ذات مردود اقتصادى كبير منها تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقراً بما انعكس أثره على الصحة والبيئة وفرص العمل -تحسين البعد البيئى الناجم عن السيارات المتقادمة - تحسين الظروف الحياتية لمستعملى السيارات المتقادمة وهم غالباً من أصحاب الدخول المتدنية-دعم صناعة السيارات بصورة مباشرة وإخراجها من دائرة التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية آنذاك فى تلك الصناعة.

كل هذه الممارسات وما هو على شاكلتها هو فى حقيقة الأمر تثبيت لواقع جديد وهو أن كلمة الدعم لم تعد من المترادفات سيئة السمعة وأن كل دولة تقع عليها مسئولية دعم فق رائها ومواطنيها وأيضاً صناعاتها الوطنية بالصورة التى تراها مثلي، وإذا كان الأمر دعماً فليكن دعماً عادلاً وليكن ضخه فى أول المنظومة كى يستفيد منه الجميع.

وإذا كان الأمر ترشيداً للدعم فليكن ذلك رشيداً بحيث لا تحدث تداعيات تضر بالاقتصاد الإنتاجى الوطنى وأيضاً بما يحدث انفجاراً فى الأسعار يضر بالفئات الأكثر فقراً والأشد احتياجاً.

ومع تسليمنا بأن الاقتصاد الحر يقوم على المنافسة الشرسة ولا يهتم بالمنهزم إلا أن الاقتصاد الذى يناسب العالم الآن ونحن جزء منه إنما هو الاقتصاد العادل الذى لا تكثر ضحاياه وخلاف ذلك إنما هو حق يراد به باطل.

ومصر الوطن والملاذ والماضى والحاضر والمستقبل تحتاج لأبنائها جميعاً تأخذ بيدهم ليأخذوا بيدها بعد ذلك ولاء وانتماء وذوداً عنها بالنفس والنفيس وإعلاءاً لشأنها فوق كل شأن.

■ **كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية**

جريدة الاخبار (صفحة ١٩) ٢٠١٤/٤/٢٣